# الوضع المالي نهاية أيار ٢٠٢٠: تراجع الإيرادات ٥,٥٦% رواتب القطاع العام مؤمنة حتى نهاية ٢٠٢٠ من الخزينة

### موریس متی

تتجه الأنظار إلى نسبة الانكماش الذي سيحققه الاقتصاد اللبناني نهاية العام ٢٠٢٠ في الوقت الذي توقع فيه صندوق النقد الدولي انكماش الناتج المحلي اللبناني بحلول نهاية هذا العام بنسبة ١٢% قد ترتفع أكثر في حال تعمقت الازمة ولم تخرج المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ببرنامج تمويلي يساعد لبنان في تخطى أزمته.

بعدما سجل الاقتصاد اللبناني انكماشاً تقارب نسبته 7,0% في العام ٢٠١٩ ونسبة تضخم ارتفعت من ٢,٩% العام الفائت الى ١٧% هذا العام، بحسب أرقام صندوق النقد الدولي، تترقب الأوساط المالية والاقتصادية الداخلية والدولية الارقام الرسمية التي تلخص الوضع المالي في لبنان، لتقييم الواقع المالي في الاشهر الاولى من العام ٢٠٢٠. حصلت "النهار" على ملخص يفصل الوضع المالي في وزارة المال نهاية شهر أيار ٢٠٢٠ مقارنة بنهاية شهر أيار من العام ٢٠١٠ فاستناداً الى الارقام الرسمية، تراجعت الإيرادات العامة لخزينة الدولة في أول ٥ اشهر من العام ٢٠٢٠ بنسبة ٥٤,٥٢% الى ٢٧٩١ ملياراً و ٢٣٨ مليون ليرة مقارنة بـ ٢٤٢٧ ملياراً و ٣٣٨ مليون ليرة في اول ٥ اشهر من العام ٢٠١٩، وسجلت الايرادات الضريبية تراجعاً بنسبة ٧٢,٥٧% أي بما قيمته نحو ١٢٠٨ مليارات ليرة بحيث تراجعت إيرادات الضريبية بنسبة قاربت ٤٠% مقارنة بأول ٥ اشهر من العام ٢٠١٩.

### القطاع العقارى

اللافت في الارقام المالية التي حصلت عليها "النهار" ما يتعلق بالقطاع العقاري وإجمالي الرسوم المستوفاة عن ٢٠١٨ - ٢٠١٩ مقارنة بما تحقق حتى منتصف العام ٢٠٠٠. في التفاصيل، ارتفاع الحجم الاجمالي للرسوم العقاربة المستوفاة من القطاع العقاري بنسبة ٣١١% خلال شهر حزيران الفائت وحده مقارنة بالشهر ذاته من العام ٢٠١٩، بعدما ارتفع حجم تحصيل هذه الرسوم بنسبة تخطت ٣٦% على صعيد سنوي. تبرّر مصادر وزارة المال هذا الارتفاع الكبير بالطلب المرتفع على العقارات والشقق كاستثمارات بديلة عن الودائع في المصارف، وبعد إجراء الكم الاكبر من هذه العمليات من خلال الشيكات المصرفية وهي وسيلة اعتمدها عدد من المودعين للاستفادة من امواله في ظل الأزمة المصرفية والنقدية الحالية والقيود المصرفية المفروضة. هذا ما رفع إجمالي الرسوم المستوفاة من القطاع العقاري نتيجة المعاملات والعقود المبرمة بنسبة ٣٩.٧% وتخطى ٣٨٥ ملياراً و ١٦٥ مليون ليرة عن العام ٢٠٢٠، اما بالنسبة لمجموع المعاملات والعقود فوصل عددها الى ٣٧٠٠ حتى اليوم للعام ٢٠٠٠ مقارنة بـ ٢٧٧٢ معاملة وعقداً عقارياً خلال العام ٢٠١٠،

## تراجع حجم النفقات

بالنسبة إلى حجم النفقات العامة للنفقات، يشير ملخص الوضع المالي الذي وضعته وزارة المال لنهاية شهر أيار ٢٠٢٠ الى تراجع النفقات الاجمالية بنسبة الابر ١٧,٢٣% بالمقارنة مع ما سجلته نهاية ايار ٢٠١٩ حيث بلغت النفقات في اول ٥ اشهر من العام ٢٠٢٠ ما يقارب الـ ٧٩١٥ ملياراً و ٤٩٤ مليون ليرة مقارنة برسبة على المنار المنتقب المنتقب العام ٢٠١٩. تؤكد مصادر وزارة المال، أن سياسة ترشيد الانفاق العام التي اعتمدتها الوزارة، ساهمت في تحقيق الخفض في الانفاق خلال اول ٥ اشهر من السنة، حيث حصرت الوزارة النفقات بالاساسيات والاولويات وعلى رأسها المستشفيات والشؤون الاجتماعية والنفايات والتعليم.

تشير الارقام التي حصلت عليها "النهار" ان وزارة المال حوّلت ما قيمته ١٧٥ مليار ليرة للمستشفيات الخاصة والحكومية منذ بداية العام ٢٠٢٠، كما حولت ما قيمته ٩٥ مليار دولار لزوم مشاريع المراسيم المتعلقة بالشركات التي تهتم بجمع وكنس ونقل النفايات على الأراضي اللبنانية على ان يبقى بعهد الوزارة لصالح هذه الشركات نحو ٢٠ مليار ليرة. أما بالنسبة للمساعدات المقدمة للمدارس المجانية، فقد بلغت قيمتها أكثر من ٦٠ مليار ليرة إضافة الى ٢٥ ملياراً حولت كنفقات لملف الشؤون الاجتماعية. تعتبر مصادر وزارة المال أن ترشيد الإنفاق وحصره بالاولويات أدى الى تراجع حجم الانفاق العام منذ بداية السنة، فضلاً عن تراجع الإنفاق المتعلق بخدمة الدين بعد تعليق لبنان سداد ديونه وتالياً لم تسدّد وزارة المال الفوائد المستحقة على الدين بالعملات الاجنبية. ويظهر ملخص الوضع المالي لوزارة المال نهاية أيار ٢٠١٠ تراجعاً بنسبة الفوائد المسددة تقارب ٤١% بالمقارنة مع ما سدد في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩.

كما ساهم تراجع سعر النفط عالمياً بخفض التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان خلال اول ٥ اشهر من العام ٢٠٢٠ بنسبة ٣٣,٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الفائت، اي بتراجع قيمته ٣٠٥ مليارات ليرة. والاهم بالنسبة للأرقام المالية، هو ما تحقق بالنسبة لمجموع العجز للفائض الاجمالي، حيث تراجعت نسبة العجز بالنسبة لمجموع الموازنة والخزينة العامة بنسبة ١٦,٣٨ في اول ٥ اشهر من العام ٢٠٢٠ مقارنة بما تحقق في الفترة ذاتها من العام الفائت، كما تراجعت نسبة العجز نسبة من مجموع النفقات بما يقارب ١٢,٣٥ نهاية شهر أيار الفائت.

#### مصبر الرواتب

وبسياق غير بعيد، خرجت في الاسابيع الماضية معلومات تحدثت عن عدم قدرة الدولة اللبنانية على سداد رواتب واجور القطاع العام في الاشهر المقبلة نتيجة الازمة المالية، وفي هذا السياق، علمت "النهار" ان الرواتب مؤمنة حتى نهاية العام ٢٠٢٠ وتم الانتهاء من تحضير رواتب شهرين تموز وآب لتُصرف في مواعيدها، وتشير المعلومات الى أن وزارة المال تدفع الرواتب والاجور من أموال خزينة الدولة في مصرف لبنان وليست بحاجة للاقتراض لتأمينها.